العدالة الإنتقالية في السياق السياسي الليبي
(المسارات – التحديات)

د. سالم دينار علي عمر
محاضر كلية التربية
جامعة سرت
m.attayeb@ gmail.com

د. السائح أحمد محمد السائح
أستاذ مساعد كلية الاقتصاد
جامعة سرت

د. ميلاد محمد ميلاد الشاطر
محاضر كلية الآداب والعلوم
جامعة سرت
MILAD_sh92@yahoo.com

المقدمة

احتل مصطلح العدالة الانتقالية بالرغم من حداثة نشأته مركز الاهتمام لدى الرأي العام الوطني والعالمي ويتداول بكثرة لدى المجتمعات التي واجهتها انتهاكات في حقوق الانسان وجرائم ضد المواطنين في الأنظمة التي تمر بعملية تحول من أنظمة إلي أخرى لاسيما المجتمعات التي أطاحت بنظم حكم فردية او تلك التي تعرضت إلي صرعات داخلية وحروب داخلية أهلية.

لذلك برزت أهمية مفهوم إدارة العدالة اثناء فترة التحول السياسي في بناء السلام أطلق عليها اسم (العدالة الانتقالية) والتي تنطوي على مجموعة من السياسات والممارسات والآليات القضائية وغير القضائية التي تنفذها الدول التي تعرضت إلي صراعات بهدف التصالح مع تركه الماضي السيء وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن والحيلولة دون حدوث هذه الانتهاكات في المستقبل.

وللعدالة الانتقالية أهمية قصوى في الحالة الليبية عقب ما شهدته الاحداث في عام 2011 في ليبيا كان لابد من تبني مشروع حقيقي للعدالة الانتقالية للعبور الي الاستقرار وإعادة البناء لدولة القانون، فهنالك كم هائل من التراكمات سواء المتعلقة بفترة ما قبل الحرب او ما بعدها، فانتهاكات حقوق الانسان لم تقتصر على فترة النظام السابق بل تبعتها العديد من الانتهاكات كالاعتقالات والتعذيب والقتل خارج القانون من قبل بعض أطراف الصراع.

لكن مسار العدالة الانتقالية في ليبيا تأثر بالسياق السياسي دون غيره من السياقات الاقتصادية أو الاجتماعية فأصبح الطرف السياسي الغالب والمسيطر على أدوات تطبيق العدالة الانتقالية سواء كانت (تشريعية –تنفيذية– قضائية) يتخذ المسار الذي يلائمه ويتفق مع مصالحه الآنية ورؤاه السياسية، ليتعامل بما يراه مناسباً مع خصمه المغلوب ومحاسبته.

ورغم الكم الهائل في السجل التشريعي الليبي من القوانين والاعلانات الدستورية والقرارات ذات العلاقة المباشرة بمسار العدالة الانتقالية، الا ان العديد من العوامل والصعوبات والتحديات والعراقيل جعلت من مسار العدالة الانتقالية وان توفرت قواعدها وآلياتها صعبة التطبيق.

وتدرس هذه الورقة مسار العدالة الانتقالية في السياق السياسي الليبي للوقوف على ما اعترضه من عراقيل وتحديات ساهمت في تأخر الليبيين عن جيرانهم في طي صفحات الماضي وعبور المرحلة الانتقالية نحو بناء استقرار دائم.

مشكلة الدراسة

بالرغم من تبني خطوات ومشروع لتطبيق العدالة الانتقالية في السياق السياسي الليبي الا ان مسارها لم يصل الي نهايته ويرجع ذلك الي بروز العديد من العراقيل والتحديات التي خذلت هذه العدالة عن تحقيق أهدافها المرسومة.

وتكمن مشكلة الدراسة في بحث مسار العدالة الانتقالية في السياق السياسي وما اعترضته من عراقيل وتحديات ساهمت في عدم إنجازها وانهاء خطواتها.

وتجرنا هذه الإشكالية الي طرح تساؤلات تساعد على فهمها وهي:

- ما هو مفهوم وخصائص العدالة الانتقالية؟
- ما هي اهم الآليات والشروط التي تساهم في تحقيق العدالة الانتقالية؟
- ماهي المسارات التي تبناها السياق السياسي الليبي لتطبيق العدالة الانتقالية؟
- هل واجهت مسارات السياق السياسي الليبي عراقيل؟
- ما هي اهم التحديات التي تواجهها العدالة الانتقالية في ليبيا؟

فرضية الدراسة

تتمحور فرضية الدراسة على النحو التالي:

((برزت امام مسار العدالة الانتقالية في السياق السياسي الليبي عراقيل وتحديات اعاقت تحقيق الاستقرار وبناء دولة القانون**))**.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، ومنهج دراسة الحالة باعتبار الدراسة تتناول حالة ليبيا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناول وتتعرض له بالدراسة والذي يخص مرحلة تاريخية تعتبر مهمة، وتتناول التغيير السياسي الليبي والذي تعتبر العدالة الانتقالية استحقاقاً مهما له كخطوة نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة بين الشعب والدولة وانهاء المرحلة الانتقالية وبناء دولة القانون وتحقيق استقرار دائم.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي:

1- تسليط الضوء على فرع جديد في العلوم السياسية وهو العدالة الانتقالية، وتوضيح مفهوم وآليات وشروط العدالة الانتقالية.

2- دراسة مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا وتحديد العراقيل والتحديات التي تواجهها وتقف حائلاً امام نجاح مسار التحول لبناء الدولة والاستقرار.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمانية:2011-2021.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة الي مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وآلياتها.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية خصائصها وأهدافها.

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية.

المبحث الثاني: العدالة الانتقالية في السياق السياسي الليبي.

المطلب الأول: مسار العدالة الانتقالية في ليبيا.

المطلب الثاني: معوقات العدالة الانتقالية في ليبيا وتحدياتها.

الدراسات السابقة

1- دراسة سلوى فوزي الدغيلي، (2020)، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية، هدفت الدراسة إلي التعرف على المنظومة التشريعية التي نظمت موضوع العدالة الانتقالية في ليبيا ورصد تحدياتها، وأيضاً معرفة التحديات التي واجهت مسار العدالة التصالحية في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلي عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطات الانتقالية المتتالية في المرحلة الانتقالية وانعدام الثقة المتبادلة واستعمال العنف بدلاً من الحوار السلمي والمصالحة لخلق التوازنات السياسية.

2- دراسة محمود حمد، (2020)، العدالة الانتقالية في ليبيا تشريعات عدة بلا مردود في الواقع، هدفت الدراسة إلي التعريف بالتشريعات المختلفة المتصلة بالعدالة الانتقالية في ليبيا وكذلك معرفة الأسباب التي أدّت إلى فشل الجهود التشريعية في تفعيل برنامج متكامل للعدالة الانتقالية، وتوصلت إلي إن تعثر الانتقال السياسي

من أهم عوامل فشل مبادرات العدالة الانتقالية، وكذلك تشريعات العدالة الانتقالية جاءت معيبةً، صياغة وتنفيذًا.

3- دراسة البشير علي الكوت، (2016)، فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة العادلة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة، هدفت الدراسة الي معرفة الضمانات الدستورية لتحقيق العدالة في ليبيا وطبيعة التحولات والجرائم المرتكبة في ليبيا ومعرفة عوائق تفعيل القضاء وتحقيق العدالة في ليبيا، وتوصلت الي الضمانات الدستورية وهي ضمانات نظرية في الغالب تصطدم بالواقع، وإمكانية تحقيق العدالة ترتبط ببناء مؤسسات الدولة وهيبتها وتفعيل المؤسسات القضائية.

من الملاحظ ان معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب القانونية والتشريعات الصادرة حول العدالة الانتقالية، في حين هذه الدراسة تحاول دراسات المسارات والعراقيل والتحديات التي واجهت مسار العدالة الانتقالية في ليبيا.

المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وأليتها:

يحتل موضوع العدالة الانتقالية أهمية كبيرة داخل الاوساط الأكاديمية والسياسية، لعلاقتها الوثيقة بأمن واستقرار المجتمعات، فالعدالة الانتقالية آلية لتحقيق الأمن والأستقرار بعد الصراعات وإحلال التعايش والسلم في المجتمع، ومنع الانتهاكات لحقوق الانسان لذلك سنتطرق هنا في هذا المبحث الى توضيح مفهوم العدالة الانتقالية وأهدافها وخصائصها، بالإضافة الى آليات وشروط العدالة الانتقالية من خلال مطلبين: -

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية خصائصها وأهدافها.

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية خصائصها وأهدافها:

العدالة الانتقالية مفهوم حديث العهد، ظهر مع بروز الصراعات في المجتمعات التي تعرف انتقال نحو الديمقراطية وتسعى من خلاله الى تحقيق جملة من الأهداف.

لذلك يكون من الضروري التطرق لمفهوم العدالة الانتقالية باعتباره مفهوماً مضافاً الي المصطلحات القانونية والسياسية وغامضاً بشكل لم يتحدد بتعريف متفق عليه بين الفقهاء، كما علينا ان نحدد الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها من وراء تطبيق العدالة الانتقالية والخصائص التي تميزها عن مفاهيم العدالة التقليدية.

اولا مفهوم العدالة الانتقالية: يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة، فهو مركب من كلمتين: (العدالة) و (الانتقالية)، العدالة بمعنى الاستقامة والمساوة، أما القانون والانصاف في الحقوق، أما الانتقالية هي تحول المجتمع من نمط الى نمط اخر (حسن، وعبد رضا، 2020).

وبما أن مفهوم العدالة الانتقالية قد ارتبط بمفهومين هما العدالة والانتقال، فقد ورد له معنى دلالي اخر يعتبره البعض أدق للمفهوم بأنه ((تحقيق العدالة اثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دوله من الدول)) (كلاع، 2019،

ص 178). فمع حدوث التحول السياسي بعد فتره من العنف او القمع في مجتمع من المجتمعات، يجد المجتمع نفسه أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الانسان، تتطلب سعي الدولة للتعامل مع جرائم الماضي لتعزيز العدالة والسلام والمصالحة.

وقد عرف تقرير الامين العام للأمم المتحدة مفهوم العدالة الانتقالية بانها ((كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفاله المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (او عدم وجودها مطلقا) ومحاكمات الافراد، والتعويض وتقصي الحقائق الاصلاح الدستوري، وفحص السجل للكشف عن التجاوزات والفصل او اقترانهما معاً)) (الخافاني، 2018، ص 204).

ان العدالة الانتقالية ليست نفسها العدالة التقليدية فهي تعتمد في فترة معينة كالانتقال من حرب أهلية الى استقرار وسلم، أو الانتقال من حكم ديكتاتوري إلى حكم ديمقراطي، وغيرها من الحالات التي تعرف في طياتها مجموعة من الانتهاكات الخطيرة.

ويعرفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنها ((مجموعه التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمه لحقوق الانسان وتتضمن هذه التدابير والملاحقات القضائية ولجان التحقيق وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من اصلاح المؤسسات)) (الدغيلي،2020، ص 201).

ليس من السهل تعريف العدالة الانتقالية وتحديدها في مفهوم واحد متفق عليه، لأنها مرتبطة بالظروف الداخلية والدولية التي تحيط بالدولة المعنية ومساراتها الخاصة، وفي هذا السياق لابد من تناول وذكر محاولات الدول العربية لتعريف العدالة الانتقالية بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي والتي ظهرت على أثرها محاولات لتطبيق العدالة الانتقالية.

ومن أبرز هذه المفاهيم، ما جاء في تعريف المشرع التونسي باعتبار العدالة الانتقالية ((مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسى ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من مجال الاستعباد الي نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان)) (ياسين، طه،2018، ص452).

أما المشرع الليبي فقد عرفها في المادة الأولى من القانون 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية بأنها ((مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق والمرحلة الانتقالية في ليبيا وما اقترف من انتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الأساسية وتهدف الي إصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي)) (علية،2020، ص 32).

ويعتبر هذا المفهوم الأقرب للدقة والمنهجية لتعريف العدالة الانتقالية بإشارته الى انها عبارة عن مجموعة من الاجراءات التشريعية والقضائية والإدارية، وهي الآليات التي من الممكن ان تتحقق العدالة الانتقالية، كما انه حدد أهدافها بإصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي، ولم يقتصر نطاقها الزمني على ما جرى في عهد النظام السابق بل حتى المرحلة التي تلتها وهي المرحلة الانتقالية.

ويلاحظ على معظم الجهود العربية لتعريف العدالة الانتقالية هو ربطها بفكره المصالحة الوطنية، فهناك علاقة وثيقة بين المفهومين، بل ان العدالة الانتقالية تعد جزءاً من مشروع المصالحة الوطنية واساس من أسسها، والحديث عن أحدهما دون الاخر أمر لا جدوى منه، حيث يترتب على العدالة الانتقالية مصالحه وطنية بين الاطراف المتنازعة.

ويتضح من التعريفات السابقة ارتباط العدالة الانتقالية بأمرين (علية، 2020):

الأول: –انتقال المجتمع أو الدولة من حالة سلبية إلى حالة ايجابية يحترم فيها القانون على اختلاف طبيعة هذا التحول.

الثاني: –فهو وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان سابقا لهذا التحول تستدعي المساءلة عنها وردع مقترفيها قصد تجنب وقوعها مستقبلاً.

ومن هنا يظهر مفهوم العدالة الانتقالية كمفهوم ذو طبيعة خاصة يجمع بين اعتبارات قانونية وسياسية او اجتماعية تجعله ذا طبيعة متميزة لتميز آلياته واهدافه وخصائصه.

ثانيا: خصائص العدالة الانتقالية وأهدافها: أهم ما يميز العدالة الانتقالية هو أهدافها وخصائصها، فهي لا تكتفي بتحديد الحقوق والحكم بمقتضى القانون، بل انها تحتوي على مجموعة من الوسائل التي تتجاوز مجرد العقاب والتعويض لتهدف لتحديد المسؤوليات الجماعية والاعداد لمستقبل لا تتكرر فيه أحداث الماضي، فما يميز العدالة الانتقالية هو اهدافها المنشودة أكثر من الهياكل او المؤسسات المستعملة، ويهدف في برنامج العدالة الانتقالية عادة إلى تحقيق الاهداف التالية (بن يحيى، 2018):

- وقف انتهاكات حقوق الانسان الجارية.
- التحقيق في جرائم الماضي.
- تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان.
- فرض عقوبات على بعض المسئولين عن انتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.
- تقديم التعويضات للضحايا.
- منع الانتهاكات في المستقبل.
- الحفاظ على السلام المستدام وتعزيزه.
- تعزيز المصالحة الفردية والوطنية.

ويمكن للعدالة الانتقالية بهذه الاهداف في المدى القصير من التصدي للملفات المتعلقة بماضي انتهاكات حقوق الانسان وفي المدى البعيد تستهدف رأب الصدع الاجتماعي وتقوية أسس التحول الديمقراطي المنشود.

لذلك تمتاز العدالة الانتقالية بخصائص مهمه تميزها عن العدالة التي ينطق بها القضاة بعد اي نزاع، بل تعتمد مقاربه شموليه وتكاملية بين مختلف الحقوق الإنسانية، وبذلك فهي ليست شكلا خاصا بل تكييف للعدالة بما يتلاءم مع مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات، ويبقى لكل دوله سياقها المحلية.

وتتميز العدالة الانتقالية بمجموعه من الخصائص (خواجه، 2017):

1- انها تركز على الشمولية في التعامل مع انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في فتره معينه من الماضي، فهي تركز على تركة جرائم حقوق الانسان في الماضي ومعالجتها عن طريق آليات مختلفة تحمل المسؤولية عن الجرائم والمحاسبة الجزائية للجناة وتتعداها إلى جبر الضرر بإقرار التعويضات، وتسعى الى عدم تكرارها في المستقبل، واستدامة السلم، وإيجاده الثقة بين الدولة ومواطنيها في الدول الديمقراطية وتصل إلى اجراء مصالح وطنية.

2- إن العدالة الانتقالية تعمل في إطار تعطى فيه الأولوية لتحقيق التوازن والاندماج بين العدالة من خلال معاقبة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق السلم المستدام بعد الحرب والنزاع، فهي لا تحاول تحقيق السلم ولو على حساب العدالة ولا تفعل العكس ايضاً، ويتحقق ذلك في صياغة سياسة مواجهة الوضع الانتقالي على نحو يحقق هدفين مرتبطين بقدر الإمكان، لإن كلاهما ضروري في هذه المرحلة.

3- إنها تعتمد منهج يركز على الضحايا للتعامل في سبيل معالجة الانتهاكات السابقة، إن في تنفيذ خطواتها المختلفة أو فيما يرسم من النتائج، كما أن تقييم مدى نجاح العدالة الانتقالية اعتماداً على موقفهم منها، وهو إما داعم أو معارض لها.

وسعياً لتحقيق تلك الاهداف والتميز بهذه الخصائص تتبع العدالة الانتقالية كعملية مجموعة من الآليات التي يتخذها مجتمع ما لتحقيق العدالة في مرحلة انتقالية من مراحل عدم الاستقرار التي يمر بها، وسنعرض هذه الاليات في المطلب التالي.

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية وشروطها:

تهدف العدالة الانتقالية كما ذكرنا سابقا لوقف مختلف الانتهاكات والتحقيق فيها وتحديد المسئولين ومعاقبتهم فضلاً عن تعويض الضحايا ومنحهم مستقبلا آمناً بالحفاظ على السلام والمصالح الوطنية وضمان عدم تكرار الماضي، وهو ما يتطلب مجموعة من الآليات التي تجمع في ثناياها عناصر مختلفة تشكل سياسة العدالة الانتقالية، وهي ليست اجزاء من قائمة عشوائية ولكن ترتبط ببعضها البعض نظرياً وعملياً.

ان التزام الدول باحترام قواعد القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان يتوجب عليها تحقيق العدالة والمصالحة والمساواة وجبر الضرر والتعويض الكافي، ولذلك تجمع بين الآليات القضائية كإصدار القوانين واجراء المحاكمات

وآليات غير قضائية التي يمكن أن تكون أهدافها إنسانية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، ذلك لأنها تسعى لإقامة سلام دائم وفعال، فلابد من استحداث تدابير خارج نطاق القضاء، مثل لجان اللجان الحقيقة والتعويضات المادية والمعنوية التي تسعى إلى جبر الضرر فضلاً عن الاصلاح المؤسساتي.

وبالرجوع الي مبادئ شيكاغو ما بعد النزاعات المشروع الذي أشرف عليه ((محمود الشريف بسيوني وحرره دانييل روتنبرغ بالتعاون مع ايتيل هيغونيه ومايكل حنا)) تتلخص بسبعة مبادئ هي: محاكمة المرتكبين واحترام الحق، والاعتراف بالوضع الخاص للضحايا، واعتماد سياسة التنحية(العزل)، ودعم البرامج الرسمية للمبادرات الشعبية لتخليد ذكرى الضحايا ودعم الإجراءات والوسائل التقليدية والأهلية والدينية في التعاطي مع الانتهاكات السابقة والمشاركة بالإصلاح المؤسسي لدعم سيادة القانون والحقوق الأساسية والحكم الرشيد (شعبان، 2013).

ويمكن تقسيم الآليات المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية الي نوعين على النحو التالي: –

أولاً: الآليات القضائية: وهي الآليات التي تكتسب صبغة قانونية كوضع قانون خاص للعدالة الانتقالية واتباع المحاكمات الجنائية لتعزيز سيادة القانون التي تساهم في الاستجابة والتغلب على الظروف التي تولد الصراع المسلح.

1- **قانون خاص بالعدالة الانتقالية:** يتم وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية أثناء المرحلة الانتقالية مع مراعاة مدى ملائمتها واستمراريتها، فضلا عن منع القوانين التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني بغية تعزيز استقلالية ونزهة العدالة وتدل على صدق نوايا الحكومة في مسيره الإصلاح (جواني، 2015). كما يمكن الاستعانة بقانون العرف الذي يتمتع بشرعية وطنيه ويراعى سمة الخصوصية للدول، وتتعامل السلطات القضائية الوطنية والدولية، ليس فقط مع المطالبات الفردية للشكاوى الجماعية ولكن الطبيعة الإدارية والقضائية التأديبية، وضرورة ان تنعكس الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي في القانون المحلي (حسن، وعبد الرضا، 2020).

2- **الملاحقة القضائية:** بعد وضع قانون خاص للعدالة، يتم تحديد الجرائم ومرتكبيها وعلى الدولة تطبيق القانون عليهم عن طريق محاكمتهم وفق نصوص قانونيه واضحة.

وتعتبر المحاكمة الجنائية وسيله مباشرة لمساءلة مرتكبي الجرائم وهي نوع من العدالة تجاه الضحايا، حيث تمنحهم فرصة مشاهدة من قام بتعذيبهم من قبل أن يتعرض للمساءلة عن جرائمه، كما تساعد على استعادة كرامتهم، وتقوى رابطة هؤلاء بدولتهم وتساعدهم على الخروج من فترة صعبة انتقالية والدخول الى نهج الديمقراطية بصفة أسرع وبكل ثقة (رشيدة،2017).

تعد المحاكمات القضائية واحدة من أهم العناصر المحورية في أي استراتيجية انتقاليه للعدالة، والتي يمكن التعويل عليها للتحقيق في مجال المحاسبة ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وقد يشمل برنامج المتابعة القضائية أو الملاحقة

المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية والمحاكم المختلطة، غير أن المحاكم الوطنية تظل صاحبة الاختصاص الأصيل، ولا ينهض القضاء الجنائي الدولي للنظر في هذا النوع من الجرائم إلا إذا كانت المحاكم الوطنية غير راغبة أو غير قادرة أو عاجزة عن إجراء المحاكمات وهذا هو مبدأ التكامل، ويكون ذلك إما عن طريق إحالة القضايا عليها من طرف مجلس الامن أو من جهة لها مصلحه في ذلك (ياسين، وطه، 2018).

وتجدر الإشارة الى ان تفعيل القضاء الوطني في هذا المسعى يمثل الضمان الفعلي لعدم تكرار الانتهاكات مستقبلا، الى جانب ثقة السكان المحليين وامكانية محاولتهم أكثر مع المؤسسات القضائية المحلية في حال توافرها على القدرات والمؤهلات التي تمكنها من اداء دورها، والمهم في هذا الصدد انه على كل دوله وضع استراتيجية واضحة أساسها إنشاء محاكم مدنية وجنائية وادارية تعرض عليها القضايا حسب طبيعتها، هذا بالإضافة إلى إنشاء محاكم جنائية خاصه بجرائم الحرب والممارسات ضد الإنسانية والإبادة والتهجير، واختيار كوادر تتحلى بصفات النزاهة والكفاءة والفهم الشامل والصحيح لكل المنظومة المتعلقة بحقوق الانسان.

ثانياً: الآليات شبه القضائية: استخدام الآليات القضائية التي تهدف لتوقيع العقوبات على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، قد لا يتحقق بموجبها العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية خصوصا مع زيادة حدة الانتهاكات وشدة الضرر بأطياف كثيره في المجتمع بما يتطلب تعزيزها بجملة من الاليات شبه القضائية والاجتماعية والسياسية لتساهم في معالجة انتهاكات الماضي وإعادة الحقوق لأهلها ورأب الصدع في المجتمع، وتنحصر هذه الآليات فيما يلي:

1- **لجان الحقيقة:** لكي تتحقق العدالة والتعايش بين أطراف المجتمع وتسوية وضع ماضيهم المشوب بالانتهاكات أو العنف من الضروري كشف حقيقة ما جرى عن طريق لجان الحقيقة التي أصبحت تعمد إلى إنشائها العديد من الدول ليتاح للضحايا فرصة رواية ما تعرضوا له ومعرفه ما حصل للمفقودين ومصيرهم، لتصل بهم الي معرفة الحقيقة.

وقد يطلق عليها اسم لجان الحقيقة أو هيئة الحقيقة أو الكرامة أو لجان التقصي ويجري تعريفها بانها((هيئات رسمية عرضية تنشأ لتقصي التاريخ المنقضي لإنتهاكات حقوق الانسان على مدى فترة محددة من الزمن في بلد بعينه، أو مرتبطة بصراع ما، ومن ثم إصدار التوصيات الواجب تنفيذها في المستقبل)) (حتحوت، 2010، ص 168).

ويعود إنشاء لجان الحقيقة إلى الاسباب التالية (زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي): –

- إثبات حقيقة بشأن الماضي.
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.
- توفر منبراً عاماً الضحايا.
- تحفز على النقاش العام.

- توصي بجبر ضرار الضحايا.
- توصى بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.
- تعزز المصالح الوطنية.
- تساعد على التحول الديمقراطي.

وبذلك تكون لجان شبه قضائية تنشئ لمدة محدودة تستمد شرعيتها من مهامها، ويتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي للكشف عن الماضي والتحقيق بشأن انتهاكاته، وتتسم لجان الحقيقة بالصفات والخصائص التالية (خواجة، 2017):

- تركيزها على الاحداث التي وقعت في الماضي، وهي لا تشمل الاحداث الواقعة وقت انشائها.
- تختص بالتحقيق في الانتهاكات التي تقع خلال فترة زمنية محددة ولا تركز على مواقع محددة او حدث معين.
- هي لجان مؤقتا تتراوح مده عملها بين ستة أشهر وسنتين.
- يتم اعتمادها رسمياً ويصاغ لها قانون بمقتضاه تمنحها الدولة سلطات واختصاصات للقيام بمهامها وفي نهاية عملها تقدم تقرير للجهات المختصة.

ولا تكون لجان الحقيقة واحدة في جميع الدول فهي تختلف بين دولة وأخرى سواء من حيث هيكلها وحجمها وقدراتها والتفويض الذي يعطي إليها للتحقيق ونوع القضايا، واهم شيء طبيعة توصياتها من حيث النطاق والالزامية، إذ قد يكون نطاق واسع لتصل التوصية إلي الاصلاح المؤسسي وأحيانا تضيق لتشمل الضحية فقط، وهذه التوصيات قد تكون ملزمه أو غير ملزمة (مكي، 2016).

إذن لجان الحقيقة لجان رسمية وغير قضائية ذات مدة محددة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وتسعى لسماع شهادات الضحايا والشهود والجناة والاعتراف رسمياً بالحقائق المستخلصة منها.

2- **التعويض وجبر الضرر**: هي احدى آليات العدالة الانتقالية وقبل البدء بالتعويض لابد من أن يتم الاعتراف بوقوع الضرر أولاً كي يتم ما بعده، فهو أول خطوة على طريق معالجة الخطأ، فالتعويض يمثل مسألة بالغة الأهمية لتحقيق العدالة الانتقالية.

ولقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة التعويض في قرارها المرقم (60/ 174) في 12/16/ 2005 والمتضامن المبادئ الأساسية والتوجيهية فيما يخص الحق في الانصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني ومن هذه المبادئ تعويض ما يتكبده الضحايا من ضرر على الدولة ووضع برامج وطنية وتقديم المساعدات (رشيدة، 2017). ويمكن التمييز بين نوعين من التعويضات وهي (الخافاني، 2018):

أ- تعويضات مادية وتشمل منح الأموال لذوي الضحايا بشكل مباشر أو على شكل محفزات مادية وتقديم بعض الخدمات التفضيلية لهم كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ب- تعويضات معنوية وتكون على أساس تقديم اعتذار رسمي من قبل الحكومات لذوي الضحايا على شكل نصب تذكاريه لهم.

ويمكن ان يحقق ذلك إقرار الحكومات بفضل الضحايا سواء كان جماعات او افراد وترسيخ ذكراهم، لتحقيق هدف العمل على تشجيع البناء الاجتماعي وتماسك فئات المجتمع وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق المصالح الوطنية.

3- الإصلاح المؤسساتي: يكون من الضروري تغيير الأجهزة والأشخاص القائمين عليها والذين يعملون بنظم قانونية جائرة بما يتلائم والمرحلة الجديدة، وهو ما يعتبر اساساً لتحقيق العدالة الانتقالية.

مع ضرورة إرفاق الإصلاح بضمانات تطبيقية تؤدي لإصلاح القوانين والعدالة ومؤسسات وأجهزه الدولة وإعادة هيكلتها، ويكون الهدف من ذلك إزالة الشروط التي أدت الى نشوء فتره النزاع أو القمع

وهناك ثلاث وسائل لتحقيق هذا الهدف (زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي): -

أ- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي توطآت في أعمال العنف أو الانتهاكات.

ب- إزالة التمييز العرفي أو الاثني أو الجنسي القديم العهد.

ج- منع مرتكبي جرائم حقوق الانسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العامة.

لذلك لابد ان تضمن العدالة الانتقالية إعادة إصلاح المؤسسات بإحداث تغيير بنيوي في أجهزة الدولة، واستبعاد من ساهموا في انتهاكات حقوق الانسان والفساد منها وتنقيتها من صور التمييز العنصري والعرقي والسياسي والجهوي والقبلي لإعادة الثقة في هذه المؤسسات وتمكينها من اداء دورها من منطلق ان العدالة الانتقالية هي عدالة تأسيسية علاجيه لإزالة اثار الانتهاكات والفساد، ويمكننا ان نحدد آليات الاصلاح المؤسسي فيما يلي(الدغيلي، 2019):

- الإطار القانوني الحاكم لإدارة هذه المؤسسات والذي يمنع الهيمنة عليها من قبل الحاكم أو السلطة على حساب الشعب، والمقصود بذلك المنظومة التشريعية التي تنظم إدارة هذه المؤسسات بما يضمن عدم استغلال السلطة من قبل الحاكم لتحقيق مصلحته الخاصة.
- إيجاد آلية للرقابة على هذه المؤسسات يفترض أن تتمتع بالقدرة على لجم احتمالية انفلاتها وانخراطها في انتهاكات الامن والاستقرار والعدالة.

وغالبا ما تكون هذه المؤسسات العامة-الشرطة والقوه العسكرية والقضاء-هي أدوات القمع والانتهاكات لحقوق الانسان، وأثناء حدوث الانتقال الديمقراطي يصبح إصلاح هذه المؤسسات مطلوباً لإتمام برنامج العدالة الانتقالية

وضمان نجاحه، فيما يتطلب مراجعة تلك المؤسسات وإعادة هيكلتها بحيث تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون.

4-حفظ الذاكرة: يتم حفظ الذاكرة عن طريقك إحيائها أو عن طريق حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكير (إقامة نصب تذكاري) مثلاً من طرف الدولة أو المواطنين في مساهمة لإحياء ذكرى أحداث الماضي، ويمثل هذا فهم لاحتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من انتهاكات حقوق الانسان، ويعد أحد أهم العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية ويمكن ان تتحقق من خلال النصب التذكارية مفاهيم عدة أهمها(الدغيلي،2020):

أ- المطالبة بأماكن عامة للنصب التذكارية.

ب- النصب التذكارية كأسلوب للبحث عن الحقيقة فهي تخلق ساحة عامة لاستمرار الحوار الذي يضمن عدم النسيان.

ج- النصب التذكارية كجبر رمزي للضرر تقدمه الحكومة للضحايا.

د- النصب التذكاري التزام حضاري يشجع الالتزام مع الذاكرة.

وبذلك يمكن تخليد ذكرى الضحايا الذين قضوا جراء انتهاكات حقوق الانسان وهو ما قد يكون جبراً لذلك الضرر وتعويضاً لأهلهم وذويهم.

وختاماً إن العدالة الانتقالية هي الطريقة التي تعني بمسألة الانتقال من الحرب الى السلم اومن نظام متسلط ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي بالاعتماد على جمله من الآليات القضائية وشبه القضائية وحتى الاجتماعية والسياسية، ولكن قد لا يتم اعتماد كل الاجراءات لكن جزء منها، وذلك بسبب اختلاف الظروف الخاصة بكل مجتمع، فلا يمكن طرح نموذجا موحدا على الجميع الحالات التي تمر بها الدول، وكل دولة حاولت تطبيق نموذج حسب تجربتها وخصوصيتها الثقافية والقيم السائدة في المجتمع.

وليبيا إحدى الدول التي اجتاحها التغيير في عام 2011 الذي يختلف عن غيره من التغييرات في المنطقة العربية حيت أتسم بالصراع المسلح ودخول أطراف خارجية وهو ما ساهم في سقوط ضحايا وحدوث انتهاكات لحقوق الانسان استمرت حتى بعد تغيير النظام مما يستوجب السعي لتطبيق العدالة الانتقالية كأساس مهم لتحقيق المصالح الوطنية والاستقرار وبناء الدولة.

المبحث الثاني: العدالة الانتقالية في السياق السياسي الليبي:

في أعقاب التغييرات التي شاهدتها بعض الدول العربية عام 2011 دعت الضرورة الى تبني تلك الدول برامج للعدالة الانتقالية تكون بمثابة الإطار العام الذي يحكم تحركها خلال المرحلة الانتقالية، بل وأصبح تبني هذا البرنامج مقياساً لنجاح عملية التغيير السياسي في تلك المرحلة. وتلك الدول التي مرت بهذه التغييرات في المنطقة العربية قامت بعضها بمحاولة تطبيق العدالة الانتقالية، لتعيد للمجتمع تماسكه ووصلت فيها إلى مرحلة متقدمة، إلا أن بعض الدول مثل ليبيا تعثرت فيها العدالة الانتقالية وظلت تراوح مكانها وتأخر إرساء أسس الأمن

والاستقرار بما يحقق المصالحة الوطنية بفعل جملة من المعوقات والتحديات التي حالت دون ذلك، وخصوصاً أن التغيير جاء بعد صدام مسلح، وتتناول الدراسة هنا مسار العدالة الانتقالية في ليبيا من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مسار العدالة الانتقالية في ليبيا.

المطلب الثاني: معوقات العدالة الانتقالية في ليبيا وتحدياتها.

المطلب الأول: مسار العدالة الانتقالية في ليبيا:

للعدالة الانتقالية أهمية قصوى في الحالة الليبية، فهي مفتاح إستقرار الدولة الليبية، وأساساً لتحقيق المصالحة الوطنية وخصوصاً مع الطابع المسلح الذي صاحب التغيير عام 2011 وما بعده وما شهده من إنتهاكات لحقوق الانسان من أعتقالات وإحتجاز غير قانوني، واغتيال في فترة الحكومات المتعاقبة.

والواقع يتطلب بعد هذا التغيير والتحول من نظام سياسي إلى اخر في ليبيا أن يكون هناك مساراً تشريعياً ومجتمعياً وسياسياً للعدالة الانتقالية يساهم في الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر والمحاسبة والاصلاح المؤسسي للوصول لمصالحة وطنية تعالج الانقسام المجتمعي وتحقق الاستقرار والتنمية في ليبيا.

وجدير بالذكر أن مسار العدالة الانتقالية في ليبيا قد تأثر بالسياق السياسي دون غيره من السياقات الاقتصادية أو الاجتماعية حيث الطرف الغالب أو المسيطر على أدوات تطبيق العدالة الانتقالية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية يتخذ المسار الذي يلائمه بما يتفق مع مصالحه السياسية وما يتفق مع ما يراه مناسباً في التعامل مع خصمه المغلوب بشأن محاسبته على ما قام به من انتهاكات مع عدم إغفال عوامل قوته في الداخل والخارج. وسنتطرق هنا للجهود المبذولة لإنشاء منظومة العدالة الانتقالية من خلال تتبع مسارها والذي تحدد من خلال إصدار القوانين والتشريعات والاجراءات التي صدرت عن السلطات المتعاقبة على الدولة الليبية والتي يعتبرها البعض بمثابة المبادئ الأساسية لهذا المسار ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل: –

أولاً: إجراءات المجلس الوطني الانتقالي: قاد المجلس الوطني الانتقالي ليبيا منذ بداية التغيرات عام 2011 وحتى انتخابات المؤتمر الوطني في 7-7-2012 وخلاله فترته وجهه التهم للنظام السابق بانتهاكات حقوق الانسان وبالتالي أعتمد آلية الملاحقة القضائية، وصدر قانون رقم 37 لسنه 2012 بشأن تمجيد النظام السابق وإهانة الثورة (شعيتير، 2019).

وكانت أول مبادرة في صدور أول تشريع للعدالة الانتقالية بتاريخ 26-2-2011، وهو القانون رقم 17 لسنه 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والذي جاء في 18 مادة، وهو عباره عن مقترح من وزارة العدل عبر لجنة خبراء ولم يعرض للمناقشة على المجتمع المدني ولا على الضحايا (الطشاني، 2019).

وقد تضمن هذا القانون فصلين يبدا الأول بتعريف العدالة الانتقالية (المادة الأولى)، ويبدو التحديد الزمني غير واضح حيث جاءت في المادة الثانية ((تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت منذ 1 سبتمبر 1969 إلى حين تحقيق الاهداف المرجوة من هذا القانون ولا تسري على الاشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام

السابق كما لا تسري على المنازعات التي صدرت في بشأنها هي أحكام قضائية تم تنفيذها" (حمد، 2020، ص 75). ونظمت المادة الرابعة منه إنشاء هيئة تقصي الحقائق والمصالحة وحددت اختصاصاتها إلا ان تشكيلها جاء قضائياً خالصاً ولم تمثل فيه المرأة والشباب والاقليات ولا الضحايا (الطشاني، 2019). وبالتالي ولدت عاجزه وغير قادرة على التعاطي مع واقع معقد ولم يؤثر بالتالي هذا القانون في مسار العدالة الانتقالية ويحقق استقرار الدولة ودعم التحول الديمقراطي.

كما أصدر المجلس الوطني الانتقالي في مايو 2012 القانون رقم 35 والمعدل بالقانون 51 لسنه 2012 بشأن العفو عن بعض الجرائم المرتكبة قبل دخوله حيز التنفيذ وانقضاء الدعوى الجنائية واسقاط العقوبات المحكوم بها والاثار الجنائية المترتبة عليها واستثني من ذلك الجرائم التي أرتكبها أفراد من أسرة القذافي وأصهاره وأعوانه (حمد، 2020).

ويعتبر مثل هذه القوانين عقبه في وجه تحقيق أهداف العدالة الانتقالية باعتبار المسائل المستثناة هي من صميم المسائل التي تحتاج إلى مصالحة وعفو يضمن جبر الضرر ويكفل عدم الإفلات من العقاب بشكل يجعلها عدالة انتقاميه، وقد يكون العفو المبكر سبباً في بروز ظاهرة استيفاء الحق بالذات.

كما أصدر المجلس الانتقالي لتطبيق آلية التعويض قانون رقم 50 لعام 2012 بشأن تعويض السجناء السياسيين والذي أثار رفض حقوقي باعتباره ثمناً للنضال ومحاباة لفئة دون غيرها (شعيتر،2019)، ومن الملاحظ على هذه المرحلة في إصدار القوانين تغليب لغة الاقصاء تجاه فئات معينة وهو ما يتنافى مع أهداف العدالة الانتقالية وبالتالي ساهم في عدم تحقيق وتطبيق أسس العدالة الانتقالية والاستقرار وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيا: إجراءات المؤتمر الوطني: بعد تغير السلطة التشريعية في ليبيا وانتخاب المؤتمر الوطني العام في 7-7-2012 والذي استلم السلطة حتى اغسطس 2014، استمرت ذات السياسة التشريعية المرتكبة واستمر معها اتخاذ آليات كثيره دون تحقيق تحسناً على أرض الواقع ونجاح يساهم في سيادة القانون وتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية، وعلى الرغم من صدور تلك القوانين التي تعبر عن توجه نحو تحقيق العدالة الانتقالية إلا انها لم تحقق أهدافها، فالعدالة الانتقالية ليست مشروعاً قانونياً يستهدف العقاب بل نظام لتحقيق الانسجام المجتمعي بما يساهم في الوصول للمصالحة الوطنية.

ونخصص الحديث في هذه المرحلة على أهم قانونين تميزت بها أولهما مع بداية اجراءات المؤتمر الوطني بإصدار القانون رقم 29 لسنه 2013 بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، "وقد وضح هذا النص أن مفهوم العدالة الانتقالية يشمل بعض آثار ثورة السابع عشر من فبراير وهي تحديداً موقف وأعمال أدت إلى شرخ في النسيج الاجتماعي وأعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة وشابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها" (الطشاني، 2019،ص52)، وهو ما يعتبر إضافة إلى مفهوم العدالة الانتقالية في الحالة الليبية ليشمل الجرائم

والانتهاكات التي أرتكبها المقاتلون تحت راية المجلس الوطني الانتقالي أو غيرها من السلطات الاخرى وبذلك لم تقتصر على انتهاكات النظام السابق، ونص القانون على تأسيس هيئه تقصي الحقائق و المصالحة ملحقة بالبرلمان، تختص بتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الانسان في الفترة التي حددها القانون، والتحقيق فيها والتوصية بخصوص ما يلزم اتخاذه إزاءها، بما في ذلك الإحالة الى القضاء للنظر فيها، و يلزم القانون الهيئة بتقديم تقرير شامل يتضمن تفاصيل ما حققت من وقائع، وما توصلت إليه من نتائج وما بذلته من جهود لتحقيق المصالحة بين اطراف النزاع، وتعقد الهيئة جلسات علنيه لمباشرة تحقيقاتها إلا في حالات سرية لدواعي الأمن أو الآداب العامة (حمد، 2020).

كما اشار القانون إلى إنشاء هيئة متخصصة في فحص مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية والعسكرية والمالية، وأستحدث القانون صندوق تعويض الضحايا وتحدد لائحة تنفيذية يصدرها مجلس الوزراء (حمد، 2020). ورغم أن هذا القانون جاء أكثر شمولاً من القوانين السابقة وأحتوى على العديد من ركائز العدالة الانتقالية إلا أنه لم يطبق على أرض الواقع، ولم تصدر اللائحة التنفيذية ولم يجد طريقه إلى التطبيق.

واستمراراً لسياسة الاقصاء وعدالة تخدم مصالح طرف على حساب طرف اخر، أصدار المؤتمر الوطني العام قانون رقم 13 لسنه 2013 بشأن العزل السياسي والاداري والذي أقصى كثيراً ممن شغل في ظل النظام السابق مناصب سياسية وسياديه وكان نصه "لا يعد اخلالاً بما ورد في أحكام هذا الاعلان عزل بعض الاشخاص ومنعهم من تولى المناصب السيادية والوظائف القيادية في الإدارات العليا لفترة زمنية مؤقتة وبمقتضى هذا القانون وبما لا يخل بحق المعنيين في التقاضي" (شعيتر،2019: ص22).

وقد كان لهذا القانون أثر أحدثت انقساماً عميقاً في المجتمع الليبي وعمق الصراع السياسي والعسكري وقلص فرص نجاح برنامج متكامل للعدالة الانتقالية وخاصة أن هذا القانون قد صدر تحت تهديد السلاح من الجماعات المسيطرة على المؤتمر الوطني بعد محاصرة وزارتي العدل والخارجية، وبذلك يعاقب هذا القانون فئة معينة ويحرمها من الوظائف العامة في مخالفة لمبدأ المساواة أمام القانون، وانتهاك لحقوق الافراد المدنية والسياسية ويستبعد الكثير من الكوادر الوطنية المؤهلة.

لقد عجزت اجراءات المؤتمر الوطني العام الرامية لتطبيق العدالة الانتقالية عن صياغة سياسات عامة او قوانين وقرارات قادرة على نقل المجتمع الليبي من مرحلة انتقالية الى مرحلة الاستقرار السياسي والمؤسسي وظلت سياسته ترتكز على الاقصاء و سيادة ارادة المنتصر، الأمر الذي أدى إلى فشل تطبيق تلك المشروعات والقوانين لأنها جردت مفهوم العدالة الانتقالية من أهدافه السامية لتجعلها مجرد عدالة انتقاميه وانتقائية زادت من حالة الانقسام السياسي واضعفت فاعلية نظام العدالة الانتقالية باعتبارها تقوم على فكرة الافلات من العقاب لشريحة معينة وهي تلك التي توائم قناعة الجهة مصدر القانون وهوما ساهم في تأجيل الحل وإطالة أمد المشكلة وفتح المجال أمام تطور الازمة.

ثالثاً: اجراءات مجلس النواب: بعد انتخاب مجلس النواب 2014 كسلطة تشريعية لتحل محل المؤتمر الوطني، ومع أن المجلس لم يسلم من حالة الانقسام حول مدى شرعيته، إلا أنه بقى يمارس مهامه من مدينه طبرق، وأصدار جملة من التشريعات كان لها سياق مغاير في مسار العدالة الانتقالية الذي كان ينتهج مبدأ الأقصاء، وقد نجم عن انعقاد مجلس نواب في طبرق إعادة إحياء المؤتمر الوطني بسبب تمسكه بإجراءات شكلية بعد أن كانت بنغازي (المقر المفترض لمجلس النواب) والتي كانت تشهد حرب، وتسبب ذلك انقساماً سياسياً أثر على المسار السياسي، وانتهى بالتوقيع على اتفاق الصخيرات(العفاس، 2019). وكانت الخطوة الأهم هي إصدار مجلس النواب قانون العفو العام رقم 6 لسنه 2015 ليتم بموجبه التجاوز عن القضايا المرتبطة من تاريخ 15 فبراير 2011 إلى تاريخ تفعيل القانون واستثناء بعض القضايا الجنائية والقضايا المتعلقة بالإرهاب وتهريب المخدرات والقتل على الهوية والاخفاء والقسري (شعيتر، 2019). ومن الشروط التي وضعها القانون للاستفادة من العفو، التعهد المكتوب بالتوبة ورد المال محل الجريمة والتصالح مع المجني عليه وتسليم الأسلحة والأدوات التي استعملت في إرتكاب الجريمة، وإعادة الشيء الى أصله في جرائم الاعتداء على العقارات والممتلكات المنقولة (الطشاني، 2019).

وبالرغم من ضرورة إصدار مثل هذا القانون وتطبيقه إلا أنه ظل مثار خلاف ونقد خاصة انه صدر في وقت انقسام سياسي ونزاع عسكري بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني الذي ظل يتمسك بالسلطة من جهة أخرى، وبالتالي اعتراه جدلاً كبيراً حول مدى نجاحه وتوقيت صدوره.

أما بخصوص ما ورد في الاتفاق السياسي الموقع بين مجلس نواب المؤتمر الوطني في الصخيرات 17 ديسمبر 2015، فيما يخص العدالة الانتقالية فقد نصت المادة 26 من المبادئ الحاكمة "على تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من أجل إعلاء الحقيقة وتحقيق المحاسبة وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة وذلك تمشياً مع التشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية" (شعيتير،2019). وأقرت المادة 24 من الاتفاق "يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية: دعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال الآليات القائمة ودعم لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها" (شعيتير،2019)، وركزت المادة 11 من الأحكام الإضافية على آلية العفو كسباً لمزيد من الفرقاء حيث نصت على " تضمن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي عدم مقاضاة أي من الاشخاص لأسباب تقتصر على قتال الخصوم أثناء النزاعات" (شعيتر، 2019، ص 23)، وطالب الاتفاق السياسي الاطراف بتطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنه 2013، ولم يتحدث عن صياغة مشروع جديد لتلافى عيوب القانون، وتغير ظروف الاحداث المصاحبة له (الطشاني، 2019). ولكن ظل مسار العدالة الانتقالية كمصير الاتفاق نفسه من حيث الدخول في تنازع حول خطواته وكيفية تطبيقه مما ساهم في تعطيل

تطبيقه باعتباره لم يحدد آلية واضحة لتفعيل العدالة الانتقالية تساهم في تطبيقها وخصوصاً مع استمرار الخلاف وعدم تطبيق بنود الاتفاق نفسه.

وختاماً، يتضح من تتبع مسار العدالة الانتقالية ومتابعة ما صدر من تشريعات بخصوصه، انها ظلت حبراً على ورق ولم تنهي حالة عدم الاستقرار وتساهم في سيادة القانون ظل غياب الإرادة السياسية لتبنى مشروع متكامل للعدالة الانتقالية لخلق إرادة مجتمعية تفضي إلى تطبيقه بفضل جملة من التحديات والمعوقات كانت وراء تعثره وفشله وتدني فرص نجاحه وهو ما سنتناوله في المطلب التالي.

المطلب الثاني: معوقات العدالة الانتقالية في ليبيا وتحدياتها:

تثبت التطورات والإجراءات السابقة لمسار العدالة الانتقالية في ليبيا، أن التطبيق يواجه الكثير من التحديات والتعثر خاصه مع الانقسام السياسي والاقتتال الذي ظهرت آثاره السنوات السابقة، وهو ما يدعو للتأكيد على أهمية وضع الاسس الملائمة لتطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا ولكن بأدوات وأسس جديدة تساهم في بناء المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وسيادة دولة القانون. إن المتابع لمسارات العدالة الانتقالية وسياقها المتبع في ليبيا في الفترة السابقة يلاحظ وجود العديد من المعوقات والتحديات والإشكاليات التي تحول دون فاعلية التشريعات والاجراءات المتخذة والصادرة لتطبيق العدالة الانتقالية.

وكانت تلك التحديات والمعوقات مرتبطة بعضها بتعثر عملية الانتقال السياسي لمرحلة ما بعد الصراع بصورة عامة، وبعضها الاخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتشريعات العدالة الانتقالية، فنجاح الانتقال السياسي مطلب ضروري وأن لم يكن كافياً لتوفر فرص العدالة الانتقالية، ويمكن تعزيزه بإصدار التشريعات لتكون جزءاً من عملية متكاملة لبناء السلام. وتتناول الدراسة تلك التحديات والمعوقات على النحو التالي: –

أولاً: تحديات عملية الانتقال السياسي.

ثانياً: التحديات المتعلقة بتشريعات العدالة الانتقالية.

وفيما يلي استعراض لتلك التحديات.

أولاً: تحديات عملية الانتقال السياسي: إن التحولات والتطورات التي شهدتها ليبيا خلال مراحل التغيير جعلتها تعاني من أزمات حادة ومترابطة، جعلت من المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد ساهمت في تعثر عملية الانتقال السياسي بشكل سلس وناجح إلى مؤسسات تنجز أية خطوة في هذا الشأن، وتنوعت التحديات والمعوقات التي ساهمت في تعثر عملية الانتقال السياسي في ليبيا لتشمل ما يلي: –

1- **التركيز على إرث النظام السابق:** شهدت ليبيا العديد من التراكمات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان سواء المتعلقة بفترة ما قبل أحداث عام 2011 أو ما بعدها، وقد شكلت عقبات واجهت مسار العدالة الانتقالية وعملية التحول الديمقراطي والانتقال السياسي. وبالرغم من الانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق وتجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة والتعذيب خارج القانون إلا أن مرحلة أحداث 2011 شهد تجاوزات من كلا

الطرفين (الشيخ، 2017)، ولكن ظلت السمة الأساسية للعدالة الانتقالية في ليبيا السعي للانتقام من مرحله تاريخيه ورموزها، والتأكيد على إرث هذه المرحلة هو السبب في عدم تطبيق العدالة الانتقالية والسبب في الانقسام المجتمعي وعدم التنمية وحالة الاستقطاب وهوما أفقد مقترحات العدالة الانتقالية طابع الشمول.

2- **غياب الإرادة السياسية:** إن غياب الإرادة السياسية للمؤسسات السياسية للدولة الليبية في المرحلة الانتقالية ابتداءاً من المجلس الوطني الانتقالي ومروراً بالمؤتمر الوطني وانتهاءاً بالبرلمان، وحتى عندما أشرفت الامم المتحدة على حوار الصخيرات وأنتجت جسماً جديداً تحت مسمى المجلس الرئاسي والذي تسلم السلطة في عام 2014، الا أن كل تلك الاجسام لم تهتم بالعدالة الانتقالية وتقدم تصور للبدء فيها من خلال إظهار إرادة واضحة لتبني مشروع العدالة الانتقالية ووضعه موضع التنفيذ. (الدغيلي،2020)، بل على العكس من ذلك سجلت إخفاقات هذه الاجسام التشريعية حتى مع إصدار التشريعات والتي أفرغت قانون العدالة الانتقالية من محتواه من ناحية، ولم يتم التعامل معها بالشكل المطلوب من الناحية الأخرى.

3- **انتشار السلاح والمجموعات المسلحة:** أحد أهم الاخطار التي أدت لتعثر عملية الإنتقال السياسي هو التوافر الهائل للأسلحة من كل الأنواع الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وتوظيف الكتائب والمجموعات المسلحة لهذه الترسانة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، كما تم استخدامها للتناحر بين الكتائب مما جعلها تقف حجر عثرة امام بناء الدولة، وما يزيد الامر تعقيداً هو تركز هذا السلاح بكميات كبيرة في أيدي مجموعات ذات نزعة قبلية أو دينية لا تخضع للسلطات المركزية، وترتبط بعلاقات وثيقة بأنظمة أو أجهزة استخبارات خارجية(حمد،2020)، علاوة على انتشار الجماعات ذات التوجه الديني والتي تم تصنيفها على أنها مجموعات إرهابية(زردومي،2016)، وكل ذلك يجعل من الصعب الحديث عن انتقال سياسي وسيادة القانون وتحقيق العدالة الانتقالية في ظل هذه الظروف، إلا إذا تم السيطرة عليها ونزع السلاح واستبدالها بجيش نظامي موحد ولائه للوطن، بما يضمن سير العمل الديمقراطي وتضمن السبيل أمام تحقيق العدالة الانتقالية.

4- **النزعات القبلية والجهوية:** تعاني ليبيا من حالة القبلية المتجذرة والنزعات الجهوية إلي حد يعرضها للانقسام، وتساهم التركيبة المجتمعية القبلية في عرقلة الإنتقال السياسي وتحقيق العدالة الانتقالية.

لقد ورثت أحداث 2011 في ليبيا نزعات قبلية كان يرعاها النظام السابق وعمقت التجاذبات القبلية والانقسام المجتمعي أثناء فترة الحرب وهو ما ساهم في إحداث شرخ في المجتمع الليبي، وخصوصاً مع وجود مدن وقبائل مؤيده وأخرى معارضة (حمد، 2020)، هذا الانقسام والنزاعات القبلية والمناطقية ساهم في إعاقة الانتقال السياسي وتطبيق العدالة الانتقالية التي نظر إليها باعتبارها موجها ضد مصلحه قبائل بعينها أو مدن معينة.

5- **ضعف أجهزة الدولة الأمنية ومؤسساتها والإنقسام السياسي:** يعزى ذلك إلى هشاشة الأجهزة الأمنية وضعف أدائها للنظام السابق و كانت وظيفتها حماية النظام الحاكم بدلاً من تحقيق أمن الدولة والمواطنين(

العفاس، 2019)، ذلك ما حدوث التغيير ظلت مؤسسات الدولة ضعيفة الأداء و معدومة واستمر هذا الوضع بل أصبحت الدولة في إنهيار متكامل، إن غياب أجهزة الدولة ومؤسساتها وخاصة الأمنية وضع البلاد في حاله فراغ أمني شكل خطراً على الجميع سواء الأفراد أو دول الجوار وبالتالي فشل أجهزة الدولة ومؤسساتها الانتقالية في إنجاز أي خطوة حاسمة في الوصول إلى إجماع وطني يساهم في التفاهم على خارطة طريق لانتقال سياسي يكون خطوة أولى نحو بناء دولة المؤسسات بما يمكنها من القدرة على تنفيذ وتطبيق ما يتم التوصل إليه وبالتالي إحباط أي جهد لتفعيل العدالة الانتقالية. ومما زاد الامر سوء الانقسام السياسي الذي جسده جهازين تشريعيين وتنفيذيين بين برلمان وحكومة بالشرق، ومثلهما في الغرب، وما تبعهما من انقسام أغلبية مؤسسات الدولة العامة، وهو ما شكل أشد وأخطر التحديات التي واجهت مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واحباط اي جهد لتفعيلهما.

6- **التدخل الخارجي:** شهدت ليبيا تدخلاً خارجياً عسكرياً مباشرا تحت مظلة الامم المتحدة وحلف الناتو، ويرجع ذلك لأسباب ترتبط بتحالفات ومصالح استراتيجية دولية غلفت بدافع حماية المدنيين، وقد كان لهذا التدخل الدولي المباشر في الإطاحة بالنظام، وكان لهذا التدخل آثار سلبية على الانتقال السياسي بما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وخلف فراغ أمني كبير جعل من عملية بناء الدولة أمراً صعباً، وزاد من صعوبة تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

مما زاد الامر سوءاً هو التدخل الدولي والإقليمي سعياً لتحقيق مصالحة ودعم أطراف على حساب أطراف أخرى وهو ما ساهم في احتدام الصراع السياسي والعسكري بين تلك الأطراف وإطالة أمده، وكان سبباً في تعثر عملية الانتقال السياسي (الشيخ،2017).

لقد أثر انحياز القوى الإقليمية والدولية على احتمالات الحل في ليبيا، وقد ساندت بعض الدول أطراف بعينها إما لتحقيق أهداف إقليمية أو لإنهاء قوى إقليمية أو دولية أخرى، مما أدى إلي تحويل ليبيا إلي ساحة حرب بالوكالة ساهمت في إعاقة التسوية السياسية والمصالحة الشاملة وأدت إلي فوضى سياسية وأمنية يصعب معها تحقيق أي نجاح وتفعيل أي مشروع للعدالة الانتقالية ومسارها.

وختاماً فقد ساهمت كل تلك المعوقات والتحديات في تعثر عملية الإنتقال السياسي لمرحلة ما بعد الصراع وأدى إلي تضاءل فرص نجاحه من خلال عملية سياسية تساهم في بناء المؤسسات وسيادة القانون وتحقيق أسس العدالة الانتقالية التي تؤدي إلي كشف الحقيقة والمساءلة والمحاسبة وتعويض الاضرار وإصلاح المؤسسات بما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ودفع عملية المصالحة الوطنية.

ثانياً: التحديات المتعلقة بتشريعات العدالة الانتقالية: تعثر عملية الانتقال السياسي ليست السبب الوحيد الذي وقف حائلاً دون نجاح مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، بل أن تشريعات العدالة الانتقالية التي أصدرتها

المؤسسات المتعاقبة في ليبيا جاءت معيبة صياغة وتنفيذاً وفي بعض الأحيان كانت تلبية لأهواء سياسية ونهج يسعى للإقصاء السياسي للخصوم.

إن نجاح مسار العدالة الانتقالية لن ينجح في ظل استغلال السلطات التشريعية الأوضاع والظروف في تبني تشريعات لخدمة اتجاهات سياسية بعينها، مما سينحرف بها عن أهداف الحقيقية ويؤدي بالضرورة إلي تحول هذه القوانين لآليات الثأر والانتقام وتصفية الحسابات.

وقد واجهت تشريعات العدالة الانتقالية الصادرة عن المؤسسات الليبية المتعاقبة تحديات ومعوقات تمحورت فيما يلي:

1- **النزعة الاقصائية:** صدرت العديد من القوانين والتشريعات لتعبر عن توجه نحو العدالة الانتقالية، إلا أن هذه القوانين لم تحقق أهدافها لأنها لم تأخذ مطالب وتوجهات جميع الأطراف وتميزت بسياستها ونزعتها الاقصائية لأطراف معينة وخدمة مصالح أطراف على حساب أخرى.

فالقانون رقم 36 لسنة 2012 الخاص بفرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص ذوي العلاقة بالنظام السابق والصادر من المجلس الانتقالي، والقانون رقم 37 لسنة 2012 والخاص بتجريم تمجيد النظام السابق، والقانون 28 لسنة 2012 والذي يستثني من العقاب ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات عسكرية أو أمنية أو مدنية قام بها الثوار (الكوت،2016).

وبالرغم من إلغاء هذه القوانين جراء الطعن أمام المحكمة العليا، إلا أنها تمثل نزعة إقصائية لأطراف وخرقاً لإلتزامات ليبيا تجاه القانون الدولي الإنساني وتضمن الإفلات من العقاب وعدم ملاحقة بعض مرتكبي الانتهاكات.

ويمثل قانون العزل السياسي مثالاً واضحاً على هذه النزعة الاقصائية بعد تدخل كتل سياسية وفرض القانون بالقوة داخل المؤتمر الوطني لإقصاء أركان النظام السابق(الكوت،2016).

إن مثل هذه المبادرات والتشريعات جاءت للانتقام وتدعيم هيمنة المنتصر في الصراع وليست لتحقيق العدالة الانتقالية التي ترسخ وحدة المجتمع الحاضر والمستقبل وتجسدها، فلم يتم ربط نظام العزل السياسي بعملية المصالحة، وعلى العكس يضع القانون نمطاً من المساءلة في مرحلة من الانتقام والعدالة الأحادية الموجهة للطرف المهزوم.

وفي المقابل نجد قانون العفو العام رقم 6 لعام 2015 الصادر عن مجلس النواب تضمن استثناءات من تطبيق نظام العفو تستهدف إقصاء بعض الفئات المحسوبة على من يسمون بالثوار خلال مرحلة أحداث فبراير من تطبيق نظام العفو (الجملي، 2019).

وبذلك نجد انه تم تبني نفس المنطق الإقصائي، لكونه نص على استثناء أحد الأطراف، وهو ما يقوض أهم الدعائم الرئيسية لنظام العدالة الانتقالية التي يجب ان يتبنى المصالحة لتحقيق الوئام المجتمعي، إن النزعة

الاقصائية لهذه القوانين تأتي في سياق سياسة إقصائية جردت مفهوم العدالة الانتقالية من أهدافه السامية لتجعلها عدالة انتقامية أو انتقائية لا تستهدف تحقيق مشروع حقيقي للمصالحة بل أضعفت نظام العدالة المتبنى.

ويمكن القول ان السمة المشتركة–إن لم تكن الغالبة–على التشريعات التي أقرت بخصوص العدالة الانتقالية هي النزعة الاقصائية بهدف الانتقام من القيادات المرتبطة بالنظام السابق أكثر من الحرص على إقرار العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم.

2- **الاقتصار على الجوانب التشريعية:** كافة مشروعات العدالة الانتقالية اقتصرت على الجانب التشريعي ولم تنتقل إلى الجوانب التنفيذية على أرض الواقع وفشلت في تفعيل هيئات إنفاذ القانون فتعاظمت ثقافة الإفلات من العقاب مع كثافة التوجهات القانونية والأطر التشريعية والدستورية التي تم وضعها للعدالة الانتقالية في ليبيا.

وعلاوة على ذلك لم يحدث أي تعديل في الاجراءات الجنائية ولم يتم صياغة آليات جديدة لا نفاذ القانون بل تضمنت تناقضاً بين التشريعات وفي اختصاص الهيئات المنوط بها تطبيق العدالة الانتقالية (عدلي: الانتقال العدالة الانتقالية في ليبيا نحو صياغة بديل وطني). لقد كشفت مسارات العدالة الانتقالية الليبية ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها وتجلى ذلك في الانقسامات والمحاصصات أدت إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار ليحل محلها ثقافة المنتصر والمهزوم (الشيخ، 2017)، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوار بين أطراف العملية التشريعية بين بعضهم من جهة، وبينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني والاطراف الفاعلة من جهة أخرى بما يمكن من الوصول إلى جودة ومستوى للصياغة التشريعية قابلة للتنفيذ ومقبولة من جميع الاطراف ولا تتضمن اقصاءاً بما يضمن معاملتهم بشكل متساوي داخل منظومه الحكم ويمنع حدوث أو نشوب صراع آخر على السلطة كنتاج للتهميش وانعدام للعدالة الانتقالية والتي لا يمكن تصورها إلا بمشاركة جميع مكونات المجتمع الليبي وإنتاج مفاهيم مقبولة تؤسس لتطبيق العدالة الانتقالية.

إن مشاركة الجميع في صياغة قانون للعدالة الانتقالية من خلال مناقشات معمقة من قبل شرائح المجتمع المعنية بذلك يضمن الفاعلية في التطبيق باعتبارها مشروع وطني.

3- **قصور والطعون في القوانين وتعديلاتها:** يعتبر القانون رقم 17 لسنه 2012 الصادر عن المجلس الانتقالي بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والمعدل بالقانون رقم 41 لسنة 2012، وأيضا القانون رقم 29 لسنه 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني في شأن العدالة الانتقالية أهم ما صدر عن الجهات المسؤولة لتنظيم العدالة الانتقالية إلا أن تلك القوانين قد شابها القصور وتعرضت إلى طعون متعددة وانتقادات من قبل المختصين ويمكن إجمال نقاط القصور في تلك التشريعات في الآتي:

أ- الخطأ الوارد في تسمية القانون وذلك عندما أسبق مصطلح المصالحة الوطنية قبل مصطلح العدالة الانتقالية، الأمر الذي سبب لغطاً في الرأي العام الليبي، حيث أرتبط في ذهن المواطن المتضرر أن هذا القانون يعني الصفح وعدم القصاص ممن قتل أو انتهك (التومي، 2020).

ب- النص على تبعيه هيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية للمؤتمر الوطني الذي هو هيئة مؤقتة، مدتها محددة بالإعلان الدستوري، وكان الأجدر أن تكون تبعيتها للسلطة التشريعية بما يضمن تبعيتها لكل السلطات التي تحل محله إلي حين إنتهاء مدة الهيئة وإنجاز مهمتها(الدغيلي،2020).

ذ- إن أعضاء هيئة تقصي الحقائق التي تم تشكيلها هم من القضاء المتقاعدين وغير المتقاعدين، وهو جعلها عملية قضائية، ومن الخطأ تكوينها من رجال القضاء فقط بل من المفترض أن يكون ضمن تشكيلها أشخاص متخصصون في التوثيق والتاريخ والسياسة وعلم النفس (حمد، 2020).

د- لم يكن للهيئة أي دور إيجابي في القضايا الأكثر حساسية في المجتمع، مثل قضية تاورغاء ومصراتة، حيث لم تقف إلى حد الآن على حقيقة ما حصل من أجل تقديم المذنبين الى المحاكمة، وجبر الضرر للمتضررين ورد اعتبارهم وإنهاء حالة النزوح للأبرياء، الأمر الذي جعل هذه الهيئة مجرد جسم لا قيمة له. (التومي، 2020).

هـ= منحت الهيئة سلطة إضفاء صفة الضبطية القضائية على أشخاص تختارهم هي، الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً حول مدى أهليتها لممارسة هذا الدور (الدغيلي، 2020).

و-منحت للهيئة ميزانية مستقلة لها يقرها المؤتمر الوطني دون خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة (الدغيلي، 2020).

ز- من ضمن اختصاصات الهيئة وفقاً لقانون إنشائها أن تقوم بالتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل التعريف بالهيئة واختصاصاتها، ولتعزيز ثقافة الحوار ودعم التحول الديمقراطي، وهو ما لم تباشره الهيئة (السائح، 2014).

ولذلك تظل محاولة تطبيق العدالة الانتقالية صعبة في ظل قصور التشريعات المتخذة لذلك، وغياب منظومة قانونية متكاملة لا تتعرض للطعن ولا تكون عرضة لمعوقات وتحديات تزيد من صعوبة تطبيقها على أرض الواقع.

فالتشريعات والقوانين هي دستورها المحدد والمنظم لأعمالها في نطاق الاختصاص، فإن لم يتم صياغتها بشكل لمعاقبة المذنب وجبر الضرر للمتضررين فإنها لن تستطيع الوقوف في وجه التحديات التي ستعترض طريقها، وستكون المعرقل للتطبيق بدلاً أن تكون المنظم له.

إن مسار العدالة الانتقالية لن ينجح في ظل استغلال السلطة التشريعية الاوضاع والظروف وتبني تشريعات لخدمة اتجاهات سياسية بعينها، وبالتالي يكون مصيرها عرقلة المسار وفشله وعجزه على أقل تقدير، ولا بد من

التوصل لقانون يحظى بقبول جميع الاطراف وقابل للتطبيق، إن خصوصية الحالة الليبية جعلت من التطبيق العملي للعدالة الانتقالية فيها يعرف العديد من الصعوبات والتحديات الميدانية التي أشرنا إليها، وهو ما أدخل ليبيا في مأزق سياسي سبب غياب الاستقرار.

وختاماً إن من شأن توافر متطلبات العدالة الانتقالية كمشروع متكامل يمكن من خلاله التغلب على كل تلك التحديات والمعوقات ويكون بداية لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي بعد طي صفحة الماضي وضمان عدم تكرار الانتهاكات وإذا ما أفلحت المؤسسات الليبية في تجاوز تلك التحديات والمعوقات ستكون قادرة على تنفيذ برنامج العدالة الانتقالية.

الخاتمة:

العدالة الانتقالية هي الطريقة التي تعني بمسألة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم أو من نظام فوضوي إلى نظام ديمقراطي، تستند على منظومات ومعايير مرجعية متنوعة أساسها المشترك مبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وقيم الديمقراطية فهي ليست العدالة التقليدية التي تبث في نزاع بين شخصين أو أكثر، فهي تكييف للعدالة بما يتلائم مع مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات.

وتسعى برامج العدالة الانتقالية لتحقيق أهداف تتعلق بوقف انتهاكات حقوق الانسان والتحقيق في الجرائم ومعاقبة الفاعلين وتقديم الضحايا وذلك لمنع تكرارها في المستقبل بما يضمن تحقيق السلام وتعزيز المصالحة الوطنية وهي بذلك تمتاز بخصائص تجعلها تركز على جرائم حقوق الانسان ومعالجتها بمعاقبة المرتكب وتعويض الضحايا، وعلى هذا الاساس يتم تحديد الآليات المناسبة التي تتنوع بين الآليات القضائية وشبه القضائية، وتبدأ بإصدار قانون خاص للعدالة الانتقالية وملاحقة الجناة قضائياً، وإنشاء لجان لتقصى الحقائق لإثبات حقيقة الماضي، وتعويض الضحايا وجبر الضرر الذي تعرضوا له، ومن الضروري إصلاح مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها واستبعاد من ساهموا في انتهاكات حقوق الانسان، كما يتم حفظ الذاكرة وحيائها وبناء النصب التذكارية للضحايا كجبر رمزي لهم.

إن دول الربيع العربي بعد قيامها بالتغيير وإسقاط أنظمة الحكم فيها وجدت نفسها في ضرورة لتبني آليات العدالة الانتقالية لتعزيز التحول وتعزيز المصالحة وبناء دولة القانون والمؤسسات. وقد طبقت العدالة الانتقالية في سياقات محددة، وكانت ليبيا كحالة لها خصوصية ممن اتخذت مسارات لتطبيق العدالة في السياق السياسي، باتخاذ جملة من الاجراءات والتشريعات والتي تميزت بأنها قرارات سياسية بامتياز، استخدمت لأغراض سياسية مما آثار شكوكاً بشأن فاعلية تلك الاجراءات المتخذة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، ومن هنا واجهتها العديد من المعوقات والتحديات التي ساهمت في إحباط أي إجراءات للوصول لأهداف العدالة الانتقالية وإحقاقها، وكانت تلك التحديات مرتبطة ببعضها من ناحية تعثر الانتقال السياسي لمرحلة ما بعد الصراع بفعل التركيز على إرث النظام السابق، وغياب الإرادة السياسية للأطراف الفاعلة، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، واحتدام النزعات

القبلية والجهوية وضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها وما ترتب على ذلك من انقسام سياسي، كما كان للتدخل الخارجي أثره السلبي في استمرار حالة عدم الاستقرار، كما ارتبطت التحديات الاخرى بالتشريعات الخاصة بالعدالة الانتقالية التي اصدرتها المؤسسات المتعاقبة والتي جاءت معيبة صياغةً وتنفيذاً، فقد عبرت عن نزعة اقصائية لأطراف معينة وخدمه لمصالح أطراف أخرى، وتعرض هذه التشريعات إلى طعون متعددة جعلتها قاصرة عن الوصول إلى أهدافها وتطبيقها على أرض الواقع لتصبح معها مسألة تطبيق العدالة الانتقالية عملية صعبة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج على النحو التالي: –

1- العدالة الانتقالية ليست بديلاً عن العدالة، بل لعلاج جرائم وانتهاكات حقوق الانسان في فترات الانتقال من حالة الصراع والحرب إلى حالة السلم والاستقرار.

2- يتطلب تطبيق وتفعيل العدالة الانتقالية جملة من الآليات تجمع في ثناياها عناصر مختلفة قضائية وشبه قضائية واجتماعية وسياسية تختلف باختلاف الدول وخصوصيتها الثقافية والقيم السائدة في المجتمع.

3- تفعيل العدالة الانتقالية له أهمية قصوى في الحالة الليبية عقب ما شهدته اثناء وقبل أحداث فبراير لسنة 2011 وبعدها، للعبور إلى الاستقرار وإعادة بناء دولة القانون والمؤسسات ومعالجة الكم الهائل من الانتهاكات والاعتقالات والتعذيب والقتل والاخفاء القسري.

4- اتخذت المؤسسات المتعاقبة في ليبيا العديد من الاجراءات لتطبيق مسار العدالة الانتقالية واصدرت التشريعات والقوانين تأثرت بالسياق السياسي دون غيره من السياقات الاقتصادية والاجتماعية وعبرت عن الطرف السياسي المسيطر ومصالحه.

5- أعاقت مسار العدالة الانتقالية في ليبيا جملة من التحديات والمعوقات ساهمت في تعثر وتضاءل فرص نجاحه وقد تنوعت بين التحديات التي واجهت عملية الانتقال السياسي وبناء الدولة وبين القصور والطعون في التشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والتي لم يتم تطبيقها على ارض الواقع ونقل المجتمع الليبي من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار السياسي والمؤسسي.

6- التشريعات والاجراءات وحدها لا تحقق تطبيق العدالة الانتقالية، بل لابد من توافر إرادة سياسية حقيقيه من قبل الجهات المسؤولة لدعم وتطوير مسار العدالة الانتقالية ومؤسساته.

التوصيات

لمعالجة مسار العدالة الانتقالية ومواجهة التحديات توصي الدراسة بما يلي: –

1- الاعتماد على مرجعية المعايير الدولية لحقوق الانسان في العدالة الانتقالية بما لا يتعارض مع الثقافة والدين للمجتمع الليبي والاستفادة من التجارب الدولية واستخلاص الدروس المستفادة وأسباب نجاحها في بعض الدول وتعثرها في الدول الأخرى.

2- عدم تسييس العدالة الانتقالية لصالح أطراف لتحقيق أهدافها وتحويلها إلى عدالة انتقائية انتقاميه، والتوقف عن كل ما من شأنه عرقلة الجهود الرامية لتحقيقها والابتعاد عن سياسات الاقصاء والعزل والتهميش.

3- تبني منهج سليم قائم على أسس ومبادئ ملائمة توفر الشروط لتحقيق المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي والتحرك نحو المستقبل بمحاسبة ملائمة للجناة على الجرائم المرتكبة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب وكشف الحقيقة وجبر ضرر الضحايا.

4- أن تقوم السلطة التشريعية بمراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالعدالة الانتقالية التي وضعت خلال الفترة الماضية وتعديلها لتلافى العيوب والقصور، والتوصل إلى صيغة تحظى بالقبول من جميع الاطراف وترضى المتضررين بمشاركة جميع أطياف الشعب الليبي ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الالتزام من قبل الجميع.

5- أن تقوم السلطة التنفيذية بإصلاح المؤسسات القضائية والعسكرية والأمنية وتحويلها إلى أدوات تحافظ على الحقوق والحريات والنظام، بما يضمن السيطرة الرسمية لأجهزة الدولة على مجريات الامور بالشكل الذي يحول دون استمرار الفوضى والانتهاكات.

6- إجراء الدراسات والبحوث لإيجاد فهم دقيق لمنهجية العدالة الانتقالية وكيفية تطبيقها وتنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات لنشر مفهومها والتوعية بأهميتها في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي ويكون ذلك من خلال القنوات الرسمية للدولة من إذاعات مرئية ومسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

المراجع

أولاً الكتب

1- بن يحيى، ساميه. (2018). *((المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة))*. كتاب *العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية*. تحرير مصطفى ابو جعبوط. (برلين. المركز العربي الديمقراطي).

2- الدغيلي، سلوى. (2019). *((الاصلاح المؤسسي في سياق سياسات العدالة الانتقالية الحالة الليبية مثالاً))*. كتاب *ورقات علميه في العدالة الانتقالية*. (طرابلس. منشورات المنظمة الليبية للعدالة الانتقالية).

3- السائح، اسامه. (2014). *((العدالة الانتقالية في ليبيا نظرة نقدية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقها))*. كتاب *العدالة الانتقالية في السياقات العربية*. تحرير كرم خميس (منشورات المنظمة العربية لحقوق الانسان).

4- شعبان، عبد الحسين. (2013). *((العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية))*. *كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنه إلى دولة القانون. تحرير عبد الاله بالقزيز*. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية).

5- العفاس، عمر. (2019). ((*السلطتين التشريعية والتنفيذية في ليبيا وعلاقتهما بالمصالحة الوطنية*)). كتاب الحكم الوطني في ليبيا مقاربات متعددة التخصصات. تأليف مجموعه باحثين. (بنغازي. مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي).

ثانياً البحوث والمقالات

1- التومي، خالد عبد القادر. (2020). ((حقوق الانسان وارتباطها بالعدالة الانتقالية الحالة الليبية نموذجاً))، *مجلة استراتيجي*، العدد الثاني، مايو.

2- الجملي، طارق. (2019). ((العدالة الانتقالية مفهوم نسبي احتياجات الحالة الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية نموذجاً))، *دوريه عمران*، العدد الخامس، ديسمبر.

3- حتحوت، نور الدين. (2010). ((لجان الحقيقة وشروط تحقيق المصالحة الوطنية))، *مجلة المفكر*، العدد السادس، ديسمبر.

4- حسين، وآخرون. (2020). ((العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات))، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 59، مارس.

5- حمد، محمود. (2020). ((العدالة الانتقالية في ليبيا تشريعات عده بلا مردود في الواقع))، *مجلة سياسات عربيه*، العدد 47، نوفمبر.

6- الخافاني، محمد كريم. (2018). ((برامج التعويضات في العدالة الانتقالية جنوب افريقيا نموذجاً))، *مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل*، العدد الأول، ديسمبر.

7- الدغيلي، سلوى. (2019). ((العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية))، *مجلة_دراسات قانونية*، العدد الثامن والعشرون، ديسمبر.

8- رشيدة، الهام. (2017).((العدالة الانتقالية في إطار الامم المتحدة))، *مجلة المفكر*، العدد الرابع عشر، يناير.

9- زردومي، علاء الدين. (2017). ((مسار العدالة الانتقالية في ليبيا دراسة في الاليات والتحديات))، *مجلة_جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد السادس عشر، فبراير.

10- شعتيير، جازية. (2019). ((اوجه العدالة الانتقالية في السياقات السياسية الليبية))، *مجلة المفكرة القانونية*، العدد السادس، ديسمبر.

11-الشيخ، محمد. (2018). ((المصالح الوطنية في ليبيا التحديات وافاق المستقبل))، *مجلة جيل الدراسات_السياسية والعلاقات الدولية*، العدد الحادي عشر، أكتوبر.

12-الطشاني، مروان. (2019). ((العدالة الانتقالية في ليبيا))، *دورية دعم*، العدد الثاني، ديسمبر.

13-كلاع، شريفه. (2019). ((تجربة العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا دراسة في الخصوصية والسياقات والمألات))، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد الثامن عشر، ديسمبر.

14-الكوت، بشير. (2016). ((فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكم العادلة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة))، *مجلة الاجتهاد القضائي*، العدد الثالث عشر، ديسمبر.

15- مكي، دينا. (2016). ((العدالة الانتقالية في ظل التغيير في المنطقة العربية))، *مجلة العلوم السياسية*، العدد الثاني والخمسون، يوليو.

16-ياسين، احمد طارق. (2018). "دور القانون في تفعيل العدالة الانتقالية وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي"، *مجلة جامعه الانبار العلوم القانونية والسياسية*، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الاول جامعه الانبار.

ثالثا الرسائل العلمية

1- جواني، نجاة. (2015). *العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي تونس نموذجاً*، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه العربي بن مهيدي).

2- خواجة، سعاد. (2017). *العدالة الانتقالية دراسة نظريه تطبيقيه*، أطروحة دكتوره غير منشوره، (الجزائر، كليه الحقوق جامعه الأخوة).

3- علية، بن عطا الله. (2020). *دور العدالة الانتقالية في حماية حقوق الانسان*، أطروحة دكتوره غير منشوره، (الجزائر، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه محمد خضير، بسكرة).

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

1- زيادة، رضوان(2016). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، متاح الرابط

https// /4c-org/ar/wp-contenf/uploads

2- الشيخ، محمد عبدالحفيظ(2017). أثر غياب العدالة الانتقالية على المصالحة الوطنية في ليبيا دراسة قانونية، متاح الرابط. https://www.mohamah.net/law/

3- عدلي، باسم رزق (2020). العدالة الانتقالية في ليبيا نحو صياغة بديل وطني، متاح الرابط. https://webcache.googleusercontent.com